

اختلاف أصول رواية ورش عن نافع عن طريق الأزرق في الكتب الخمسة : كتاب التيسير والشاطبية والدرر اللوامع وطرق طيبة النشر وكتاب التعريف

بقلم: عثمان بندو

رئيس مكتب الإرشاد الديني

مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية بومرداس

مختص في علم التجويد برواية ورش من قراءة نافع

تمهيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد :

تُقرأ القراءات القرآنية اليوم
بمضمن كتب هي : الكتاب الأول هو
نظم الشاطبية والمسماة حرز الأمان
ووجه التهاني في القراءات السبع للإمام
أبي القاسم بن فيّز بن خلف بن أحمد
الشاطبي الأندلسي وهي قصيدة لامية
نظمها الإمام في القراءات السبع اختصارا
لكتاب التيسير للإمام أبي عمرو الداني
عثمان بن سعيد شيخ القراء المحققين
وسيد أهل الأداء المرتلين وزاد عليه

بعض الزيادات، والكتاب الثاني نظم
الدرة المضيّة في القراءات الثلاثة المرضية
لخاتمة المحققين في هذا الفن شيخ
القراء محمد بن الجزري رحمه الله الذي
جمع فيه القراءات الثلاثة المتممة للعشر
نظما لما زاده في كتابه تحبير التيسير
وتُسمى القراءات بمضمن الشاطبية
والدرة القراءات العشر الصغرى،
والكتاب الثالث منظومة طيبة النشر
في القراءات العشر الذي جمع فيه ابن
الجزري صحيح القراءات التي نقلها في
كتابته النشر للقراءات العشر والذي جمع
فيه زهاء ألف طريق معتمدا على أكثر من
ثلاثين مصدرا من كتب القراءات، وتُسمى
القراءات بمضمن طيبة النشر بالقراءات

العشر الكبرى، أما في المغرب الإسلامي فبالإضافة إلى القراءات العشر الكبرى والصغرى حافظ المغاربة على تواتر طرق نافع العشرة التي جمعها الإمام الحافظ الداني في كتابه : التعريف في اختلاف الرواة عن نافع والتي لازال الناس يقرؤون بها إلى اليوم، وأشهر الكتب التي تُقرأ بمضمونها : كتاب التعريف المذكور وزيادات عليه تضمنتها منظومة تفصيل عقد الدرر لابن غازي رحمه الله وذكرها العلماء في كتب عديدة أهمها : كفاية التحصيل وأنوار التعريف وغيرها كثير مما عني به المغاربة بالإضافة إلى منظومة الدرر اللوامع لابن بري رحمه الله التي اقتصر فيها على رواية ورش وقالون من طريقي الأزرق والمروزي أبي نسيب متبعا فيها طريق الداني - كما ذكر - وهي التي بنى عليها ابن غازي أرجوزته تفصيل العقد في طرق نافع العشر وزاد عليها .

اعتمد عليه، إذ أن الناس تقرأ اليوم بالإسناد إلى الشاطبية أما إسناد كتاب التيسير فقد انقطع، لكن كتاب التيسير مصدر من مصادر الإمام ابن الجزري في كتابه النشر في القراءات العشر، فمن قرأ بمضمن طيبة النشر فسيقرأ بالأوجه التي تضمنها كتاب التيسير .

أما طرق الأزرق من طيبة النشر فواسعة وزادها اتساعا اختلاف المحررين من بعد ابن الجزري خاصة في مسائل الأوجه المقدمة أداء وما أورده في ظاهر النشر وما لم يذكره وسكت عنه بالإضافة إلى بعض الكتب التي أسند إليها ولم يبق لها أثر فهي في حكم المفقود فاستعنت ببعض المراجع في علم التحريرات المفصلة لهذه المسائل مما استطعت الظفر به إذا أن بعض الكتب في علم التحريرات من طريق الطيبة شبه نادرة .

ولم أكتفِ بذكر كتاب التعريف والدرر اللوامع فقط بل زدت منظومة تفصيل عقد الدرر وكتبا أخرى سأذكرها إن شاء الله في طرق نافع العشرة لأن

وقد ذكرت كتاب التيسير رغم أن الشاطبية قد اختصرته وأنه لا يُقرأ بمضمونه حتى نَمِيزَ تلك الزيادات التي زادها الإمام الشاطبي على الأصل الذي

**أولاً : الاختلاف بين الكتب
الخمس في الفصل بين السورتين :
1/ الفصل بين السورتين في كتاب
التيسير :**

جاء في كتاب التيسير : « اختلفوا في التسمية بين السور فكان بن كثير وقالون وعاصم والكسائي يبسمون بين كل سورتين في جميع القرآن ما خلا الأنفال وبراء فإنه لا خلاف في ترك التسمية بينهما وكان الباقر فيما قرأنا لهم لا يبسمون بين السور »⁽¹⁾.

وذكر المالقي في شرحه لكتاب التيسير: واعلم أن المواضع باعتبار البسمة في مذهب الحافظ أربعة - وذكر في الموضع الرابع - :

وموضع فيه خلاف وهو ما بين السور فأثبت البسمة فيه قالون وابن كثير وعاصم والكسائي وتركها الباقر⁽²⁾.

(1)- خلف حمود الشغدلي، دراسة وتحقيق لكتاب التيسير في القراءات السبع، دار الأندلس، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2015، ص 127.

(2) - أبو محمد عبد الواحد المالقي، شرح كتاب التيسير، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2003، ص 153.

الشيخ السحابي رحمه الله ذكر أن كتاب التعريف أصل للعشر الصغير ولكن أهل الأداء زادوا عليه ما روه بأسانيدهم الصحيحة وضمّنه كتبهم، كما أن هناك بعض الاختلاف بين الدرر اللوامع وكتاب التعريف وتفصيل العقد سنذكره في مكانه إن شاء الله .

وقد ذكر مؤلفوا كتاب الدليل الأوفق أسانيد المغاربة المتأخرين من طريق العلامة ابن غازي من طريق أخرى قيروانية ويلتقي هذا المحور بسند أهل موريتانيا وسجل ماسة مع اعتمادهم على أصل العشر النافعية ألا وهو كتاب التعريف.

ولأننا في الجزائر نقرأ بقراءة نافع لراويه ورش من طريق الأزرق فقد عزمنا متوكلاً على الله على دراسة الاختلاف الموجود في هذه الكتب - ما عدا الدرّة المضيئة طبعا - وذلك في أصول الرواية بطريقة مختصرة .

فإذا كان الباقون قد تركوا التسمية فبأي طريقة فصل ورش بين السورتين إذن ؟ وهذا ما شرحه الحافظ الداني في التيسير : « ويُختار في مذهب ورش وأبي عمرو وابن عامر السكت بين السورتين من غير قطع وابن مجاهد يرى وصل السورة بالسورة وتبيين الإعراب ويرى السكت أيضا »⁽³⁾.

ففي التيسير يفصل ورش رحمه الله بين السورتين إما بالسكت - وهو المقدم - أو بوصل السورة بالسورة مع تبين الإعراب .

والذي قرأ به الداني على شيوخه السكت (وعند التحقيق نجد أنه لا ينبغي أن يؤخذ لورش بغير السكت من طريق التيسير)⁽⁴⁾.

ولكن : لماذا يضمن الداني أوجهها لم يقرأ بها على شيوخه الذين أسند إليهم في كتابه ؟ هل كان ذلك سهوا منه أم زيادة ؟ وإن كان زيادة فلماذا لم يبين ذلك ؟

(3)- خلف حمود الشغدي، مرجع سبق ذكره ، ص 127 .

(4)- الرسالة الغراء، علي النحاس، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، الطبعة 2 ، 2004 ، ص 29 .

أجاب الشيخ يحي محمد يحي شريف أن الأوجه التي ذكرها الداني عن الأزرق في التيسير مما لم يروه عن ابن خاقان إنما ذكرها على سبيل الحكاية لا الرواية، وقال في كتابه الإيجاز والبيان : (أي إذا أردت أن تصل السورة بالسورة فاسكت بينهما من غير بسملة، قال الداني رحمه الله في إيجاز البيان : وعلى هذا أكثر شيوخنا والجلّة من المتصدرين، وهو الذي أختار)⁽⁵⁾.

والرأي الصحيح أن السكت والوصل والبسملة اختيار من أهل الأداء داخل في دائرة المروي، والرواية تدور على معنيين، فالسكت والبسملة داخلان في معنى الفصل بين السورتين، والبسملة والوصل داخلان في معنى وصل السورة بالسورة، فالواصلون يجعلون القرآن سورة واحدة، والبسملة بين السورتين للتبرك، والفاصلون يفرّقون بين السور، فمن اختار البسملة ووقف على آخر

(5)- محمد يحي شريف، الإيجاز والبيان فيما اختصت به رواية الداني لورش من طريق ابن خاقان، منشورات سرتا، الجزائر، الطبعة 1، 2018، ص 09 .

حكاية لا رواية فهو مستبعد، فقد صحّ وعلى ذلك العمل، بالإضافة إلى أننا لو اقتصرنا على وجه السكت فقط فقد اخترنا معنى الفصل دون الوصل.

2/ الفصل بين السورتين في الشاطبية:

ذكر الناظم: وصل واسكّتن كلّ جلاياه حصّلا، ورمز الكاف والجيم والحاء لابن عامر وورش وأبي عمرو.

ثم ذكر في البيت الموالي: وفيها خلاف جيده واضح الطلى

ذكر شيخ القراء محمود خليل الحصري رحمه الله في كتابه القراءات العشر من الشاطبية والدرّة: «اختلفوا في الفصل بين السورتين بالبسملة وترّكه ... واختلف عن ورش وأبي عمرو وابن عامر ويعقوب بين الوصل والسكت والبسملة»⁽⁶⁾.

وفي كتابه الإضاءة في أصول القراءة يقول العلامة الضبّاع رحمه الله: «زاد

(6)-محمود خليل الحصري، القراءات العشر من الشاطبية والدرّة، مكتبة السنة، مصر، الطبعة الأولى، 2003، ص 27.

السورة الأولى فقد فصل، وإن وصل آخر السورة بالبسملة ثم البسملة بأول السورة فقد وصل السورتين، فمن اختار ترك البسملة جاز له الفصل والوصل أيضا، فيتعيّن عليه السكت إن اختار الفصل، ويتعيّن عليه الوصل إن اختار الوصل، وعليه يكون لجميع القراء الفصل والوصل إلا حمزة وخلف، فإنّهما يصلان فقط لأن القرآن عندهما سورة واحدة كما ذكرنا.

وعلى هذا المعنى وجبت البسملة عند بداية كل سورة، وإذا اختلف ترتيب السور كالانتقال من سورة النبأ إلى سورة الملك لم يعد هناك معنى للفصل أو الوصل، بل انقطعا تماما، وصار المعنى هو الابتداء، فصار واجبا على القراء جميعا الابتداء بالبسملة.

ومثله تكرار السورة نفسها، فلا في ذلك فصل ولا وصل، بل انقطاع وابتداء، والله تعالى أعلى وأعلم بالصواب.

ولهذا فإن السكت والوصل صحيحان مرويان عن الداني، ويقدم السكت لشهرته، أما استبعاد الوصل بحجة أنه

ورش عند الجمع بين السورتين ما عدا الأنفال وبراءة والناس والفاتحة وجهي السكت والوصل من غير بسملة»⁽⁷⁾.

قال بن القاصح : « وعلى هذا فالبسملة للثلاثة ورش وأبو عمرو وابن عامر من زيادات القصيد »⁽⁸⁾ فالفرق بين الشاطبية والتيسير هو زيادة البسملة في الشاطبية وعليه يكون الفصل بين السورتين للحافظ الداني وجهان وللشاطبي ثلاثة أوجه ذكرتها في منظومتي «البرجمية»:⁽⁹⁾

أما إذا أردت الانتقالاً بسملاً أو السكت أو الإيصالاً

ولنفهم معنى قول ابن القاصح أنقل ما ذكره الأستاذ محمد يحيى شريف:

(7) علي محمد الضباع، الإضاءة في بيان أصول القراءة، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، الطبعة الأولى، 1999، ص 105 .

(8) علي بن عثمان بن القاصح، سراج القاري المبتديء وتذكارات المقريء المنتهي ، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، 1954، ص 29 .

(9) عثمان بن علي بندو، منظومة البرجمية في أصول رواية ورش، دار أمل، الجزائر، 2019، ص 16 .

«ومعلوم أنّ مصدر الشاطبية هو كتاب التيسير في القراءات السبع للحافظ أبي عمرو الداني مع بعض الزيادات التي زادها الشاطبي على التيسير والتي أشار إليها بقوله : وألفافها زادت بنشر فوائد ، والإشكال في هذه الزيادات أنها غير معلومة المصدر ... فلا الشاطبي بين أسانيد تلك الزيادات .. »⁽¹⁰⁾

وفي قول الناظم : وفيها خلاف جيده واضح الطلى « معناه أن في البسملة خلافاً عن هؤلاء الثلاثة مشهوراً عند علماء هذه الصناعة »⁽¹¹⁾

3/ الفصل بين السورتين في كتاب الدرر اللوامع :

اتفق الشاطبي والحسن ابن بري في مسألة الفصل بين السورتين، فقد ذكر في الدرر اللوامع :

(10) محمد يحيى شريف، السبيل الأوثق في تحرير رواية الأزرق من طريق طيبة النشر، دار الفضيلة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2016، ص 22 .

(11) عبد الفتاح القاضي، الوافي في شرح الشاطبية، مكتبة الدار، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1989، ص 46 .

العشر النافعية، وتبعه في ذلك شيخنا العلامة سيدي عبد الرحمن الثعالبي في المختار من الجوامع، وذكر مثله العلامة السملالي في تحصيل المنافع ولكنه زاد أن البسملة طريق الأصبهاني أيضاً، وذكر العلامة المنتوري الوجهين معا للأزرق بتفصيل ثم اختار وجه الفصل بغير بسملة وقدّم السكت لأنه المشهور عن الأزرق من رواية الداني، وذكر العلامة الحاج سليمان ميلودي في المختصر الجامع الوجهين أيضاً للأزرق مخالفاً من سبقه من شراح الدرر اللوامع.

وعلى منهجه في تحرير طرق الأزرق من التيسير سار الشيخ محمد يحيى شريف في كتابه (إبراز المنافع في تحرير نظم الدرر اللوامع) فذكر أن (البسملة غير ثابتة عن الداني رواية، وإنما نقلها حكاية عن أبي غانم)⁽¹⁴⁾ وأن الوصل ذكره الداني على غير المشهور والمختار.

(14) محمد يحيى شريف، إبراز المنافع في تحرير نظم الدرر اللوامع، منشورات سيرتا، الجزائر، الطبعة 1، 4102، ص 14.

القول في استعمال لفظ البسملة
والسكت والمختار عن النقلة
قالون بين السورتين بسْمَلًا
وورث الوجهان عنه نُقْلاً
واسكتٌ يسيراً تحظ بالصواب
أو صل له مبيّن الإعراب
يقول صاحب النجوم الطوالع أن:
« ورشاً نُقل عنه وجهان إثباتها – أي
البسملة – كقالون وتركها ».⁽¹²⁾
وعليه فإن لورش الوجهان :

أ/ البسملة وهي من طريق الأصبهاني
وبعض الطرق عن الأزرق .

ب/ عدم البسملة ويتفرّع عنه وجهان:
السكت والوصل.⁽¹³⁾

وقد ذكر بعض شارحي الدرر اللوامع وأولهم الشارح الأول لها العلامة الخراز في القصد النافع أن وجه البسملة هنا غير مخصوص بالأزرق بل بعبد الصمد العتقي أحد رواة ورش الثلاثة في

(12) إبراهيم المارغيني، النجوم الطوالع على الدرر اللوامع، دار الفكر، بيروت، لبنان، 4002، ص 12.
(13) أحمد رحمانى، درة المتون في قراءة الإمام نافع، دار الإمام مالك، الجزائر، 1999، ص 40.



والرد على هذا يكون من أحد وجهين :

- أن علم التحرير صار عبئا على القراءة، ومناقضا للاختيار والتنوع، وتحرير الدرر اللوامع بناء على قول الناظم (سلكت في ذاك طريق الداني) لم يأت بها الأولون، ولا أحد قال بتقسيم اللين المهموز إلى طريقين عن الداني : طريق ابن خاقان وهو التوسط في عامة اللين المهموز، وطريق ابن غلبون وهو التوسط في باب (شيء) فقط .

ومن نظر إلى عمل المغاربة في العشر النافعية تبين له حجم الزيادات التي زادوها على كتاب التعريف الذي هو أصل العشر النافعية، والحمد لله أنها سلمت من التحرير .

- أن الداني خالف طريق ابن خاقان في التيسير نفسه وفي التعريف، فذكر الإبدال والتسهيل في حكم الهمزتين المفتوحتين من كلمة، واقتصر على التسهيل في حكم الهمزتين المتفتحتين من كلمتين، واقتصر عليه في كليهما من كتاب التعريف، رغم أن المحررين لم يرضوا

إلا بالإبدال بحجة أنه الوجه الصحيح في الرواية !!!

وقد ذكرت لك عمل المغاربة، وسأبين لك إن شاء الله - قريبا - أن وجه البسملة صحيح .

وفي شرح صاحب إبراز المنافع لقول الناظم :

واسكت يسيرا تحظ بالصواب
وصل له مبين الإعراب
ضعف وجه البسملة (وظاهر النظم على تضعيف وجه البسملة)، كما أن كثيرا من الشراح اتبعوا ما استدركه العلامة المنتوري رحمه الله بقوله :

ولكن السكت هو المختار

نصّ عليه جلة أخیار

فرجّحوا وجه السكت، غير أن العلامة عبد الهادي حميتو ذكر في كتابه قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش قول العلامة الخراز : (ليس في قول الناظم ما يدل على ترجيح السكت لأن قوله تحظ بالصواب راجع إلى الوجهين جميعا، وكأن قال : واسكت

وقد ذكر صاحب أنوار التعريف أنه قرأ للأزرق عن ورش بوجهي السكت والوصل مع تقديم السكت، وأن للأزرق البسملة من طريق ابن هلال ولم يأخذ به. ⁽¹⁸⁾

وكلام الحافظ واضح بأن لورش بين السورتين وجه ترك البسملة وعليه يتعين السكت والوصل فقط، قال الشيخ أبو العلاء إدريس الودغيري: (والعمل عندنا لورش على هذين الوجهين معا بين السورتين مع تصدير السكت) يريد التصدير بوجه السكت في الأخذ بطريق الجمع بين الروايات في العشر الصغير لأنه المختار وإليه أشار الأوعيشي في أرجوزة الأخذ بقوله:

ومهما العمل والتصدير

بالسكت فاحفظنه يا خبير

وإليه أشار ابن شعيب في إتيان الصنعة بقوله: (وجرى العمل عند

⁽¹⁸⁾ العلامة ابن غازي الجزولي، أنوار التعريف لذوي التفصيل والتعريف، دار الكتاب العلمية، لبنان، الطبعة 1، 2004، ص 24 و 25.

يسيرا أوصل له أي لورش تحظ بالصواب في الوجهين، ولا يظهر فيه ترجيح السكت، نعم لو قال: تحظ بالأصوب لكان نصا في ترجيح السكت على أصل أفعل في اقتضاء التفضيل). ⁽¹⁵⁾

4/ الفصل بين السورتين في كتاب

التعريف:

ذكر الحافظ في كتابه التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: «كان ورش من رواية أبي يعقوب عنه لا يفصل بين كل سورتين ببسم الله الرحمن الرحيم في جميع القرآن إلا في أول فاتحة الكتاب فإنه لا خلاف بين القراء في التسمية في أولها». ⁽¹⁶⁾

وذكر صاحب التبصرة مثل ذلك: (والبسملة في الابتداء للجميع وفيما بين السورتين ما عدا الأزرق). ⁽¹⁷⁾

⁽¹⁵⁾ العلامة عبد الهادي حميتو، قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش، الجزء 5،

⁽¹⁶⁾ الحافظ الداني، كتاب التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، مطبعة وراقة الفضيلة، الرباط، المغرب، 1995، ص 40.

⁽¹⁷⁾ العلامة البوجليلي، التبصرة في قراءة العشرة، دار ابن حزم، لبنان، الطبعة 1، 2013، ص 115.

الشيخ بالجمع بين الوجهين مع تقديم
السكت وليس ذلك بواجب). (19)

لكن الشيخ محمد السحابي يؤكّد
في تحقيقه لكتاب التعريف أن هذا هو
الوجه الثابت المقروء به لورش من طريق
أبي يعقوب الأزرق وهو الذي قطع به
الداني في التيسير - كما ذكرنا - وتبعه
الشاطبي على ذلك، فالواضح من كلام
الشيخ أن المقصود في الشاطبية لورش
هو : وصل واسكنن كلّ جلاياه حصلاً،
ولم يذكر البيت الذي فيه : وفيها خلاف
جيده واضح الطلى، وأشار كذلك إلى بيت
في قصيدة العلامة أبي الحسن الحصري
الرائية :

ولم أقرأ بين السورتين مُبسملاً
لورش
وأشار إلى بيت العلامة بن غازي في
عقد الدرر :

ومن سوى الأزرق بين السور

مبسمل وما بقي في الدرر

(19) العلامة عبد الهادي حميتو، مرجع سبق
ذكره، ص 20 .

وأضاف : فهذا هو الثابت المروي
والمقروء به عند المحققين من مشاركة
ومغاربة وأندلسيين .

ثم ذكر أن وجه البسملة إنما هو
اختيار أبي غانم المظفر ولهذا لم يأخذوا
به، وأن ما ذكره بن بري في الدرر اللوامع
إنما هو طريق عبد الصمد العتقي ومحمد
بن عبد الرحيم الأصبهاني، وترك البسملة
في رواية الأزرق هو المشهور والمعمول به
عند أهل المغرب في كل بلد وأنّ ما يفعله
بعض القراء اليوم من قراءة البسملة بين
السورتين مخالف لرواية ورش من طريق
الأزرق.

وخالفه في ذلك المحقق عبد الهادي
حميتو حيث ذكر (والصحيح أن البسملة
بين السورتين ثابتة أيضاً في طريق الأزرق
من رواية ابن هلال عن أبي الحسن
النحاس عنه، قال الإمام برهان الدين
الجعبري في الكنز : (وهو طريق ابن هلال
عن الأزرق وبه أخذ أبو غانم والأذفوي
وتركها طريق ابن سيف وبه أخذ أبو
الطيب ويعني ابن غلبون) .

فهو إذن (لا يصادم الرواية وإن كان فيه مخالفة المشهور الذي كان عليه العمل وما يزال في البوادي ومدارس القراءة).

وقد ذكر أيضا صاحب أنوار التعريف: (اعلم أن عدم البسملة للأزرق إنما هو من طريق ابن سيف والنحاس الأكبر وتفرّع عليه السكت والوصل وبهما قرأت مع تقديم السكت، وله البسملة من طريق ابن هلال ولم آخذ به).

فهذا دليل على أن البسملة صحيحة، لكنها على غير المشهور فلم يقرأ بها .

5/ الفصل بين السورتين من طرق طيبة النشر :

تشتهر رواية ورش من طريق الأزرق من طريق الشاطية، بينما هناك طرق أخرى للأزرق جمعها الإمام بن الجزري في طيبة النشر في القراءات العشر اختارها من طريق إسماعيل النحاس المصري وعنه 19 طريقا ومن طريق عبد الله بن سيف وعنه 16 طريقا⁽²⁰⁾ اتفقت هذه الطرق

(20) توفيق إبراهيم ضمرة، الثمر اليناع في رواية ورش عن نافع، المكتبة الوطنية، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، 2009، ص 341.

وخالفه أيضا في ذكر أن البسملة لصاحب الدرر هي من طريق العتقي والأصبهاني : (وقد أشار أبو زيد ابن القاضي إلى الوهم الذي وقع للشرح في شرح قول ابن بري المذكور فقال : « كذا وقع لهم، وفيه نظر، لأن ذلك يؤدي إلى تخليط الطرق، لأن الشيخ رحمه الله لم يتعرض في الدرر إلا لرواية الأزرق فقط عن ورش وأبي نسيط عن قالون، بل الصواب أن استعملها وعدم استعمالها معا منقولان عن أبي يعقوب الأزرق فتركها رواية أبي بكر عبد الله ابن سيف واستعملها رواية أبي جعفر أحمد ابن هلال الأزدي عنه » .

وقد سمعت من الشيخ محمد السحابي أن المغاربة لا يزالون يقرؤون بطريق ابن هلال ويأخذون بعض الأحكام عنه، لكن لماذا أنكر البسملة هنا ؟ الله أعلم .

وبهذا يُعلم أن الفصل بالبسملة بين السورتين ثابت عن ورش من طريق الأزرق أيضا ثبوت ترك الفصل « إلا أنه خلاف المشهور » .

في كثير من المسائل واختلفت في بعضها،
ومنها الفصل بالبسملة بين السورتين إذ
اختلف فيها على ثلاثة أوجه:

الأول: الوصل وقطع له به صاحب
الهداية والعنوان وهو ظاهر عبارة
الكافي، وأحد الوجوه الثلاثة في
الشاطبية، والثاني: السكت وقطع له
به ابن غلبون وابن بليمة وهو الذي
في التيسير وقرأ به الداني على جميع
شيوخه، وهو الثاني في الشاطبية وهو
ظاهر عبارة الكامل، والثالث: البسملة
وقطع له به صاحب التبصرة من قراءته
على أبي عدي وهو اختيار صاحب الكافي⁽²¹⁾
وهو الوجه الثالث في الشاطبية، وسكت
في النشر عن مذهب صاحب المجتبى
والظاهر أنه الوصل كصاحب العنوان،
وسكت أيضاً عن مذهب أبي معشر
ويظهر من كلام صاحب الروض أنه
الوصل أيضاً، وسكت أيضاً عن مذهب
صاحب التجريد والذي وجدته فيه من

(21) وذكر الوجهين في النشر لصاحب الكافي ولكن
صاحب السبيل الأوثق اكتفى بذكر البسملة له -
وهي اختياره - فانتبه لذلك، وقد ذكر له الوجهين
مع الدكتور بشير دعبس في كتابه اختلاف وجوه
طرق النشر فراجع.

هذه الطرق الوصل⁽²²⁾، واستظهر المحرر
المتولي بالبسملة أيضاً لصاحب الكامل
فاعرفه⁽²³⁾.

وهذه الأوجه كلها صحيحة عن ورش
من طريق أبي يعقوب الأزرق: (من خلال
ذلك يتبين صحة الأوجه الثلاثة عن
الأزرق ويقدم وجه السكت حيث ورد
ذلك عنه من 24 طريقاً من مجموع طرقه
البالغ عددها 35 طريقاً، يليه الوصل وقد

(22) وذكر الشيخ محمد يحيى شريف البسملة له في
كتابه السبيل الأوثق ولم يذكرها العلامة الضباع
في المطلوب، وذكر في السبيل الأوثق ما جاء في
التجريد: (وروى عبد الباقي عن أصحاب ابن هلال
عن ورش بالتسمية بين السور إلا بين القرينتين،
وروى بعد ذلك عن ورش مثل حمزة يصل السورة
بالسورة ووافقه على ذلك أبو العباس)، وقال
الأزميري في تحرير النشر: (روى ابن الفحام في
رواية الفارسي عن الأزرق البسملة بين السورتين،
وافقه عبد الباقي عن أصحاب ابن هلال عنه،
وروى عبد الباقي الوصل أيضاً، وافقه على الوصل
أبو العباس ... وطريق الفارسي عن الأزرق ليست
من طريق الطيبة فافهم). انظر تحرير النشر
للأزميري ص 64.

(23) محمد علي الضباع، الإمتاع بجميع مؤلفات
الضباع، الجزء 3، المطلوب في بيان الكلمات
امختلف فيها عن أبي يعقوب، منشورات وزارة
الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، 2008، ص
510.

بين أهل الصنعة من المحررين :
بسملة الأزرق من تبصرة
وسكته نرويه من تذكرة
وهولعبد منعم تقرّرا
ولابن بليمة والداني قرا
به على كل شيوخه ومن
كامل أيضا فحفظنّ يا فطن
وعنه ذوالتجريد ثم المجتبى إل
عنوان مع هداية كلّ وصل
وهو من الكافي مع البسملة

والسكت معهم الشاطبية⁽²⁵⁾

وقد لخصت كل الأوجه التي ذكرت
من طرق طبية النشر في أرجوزة أقوم
بتأليفها قلت فيها :

سبحان ربي ذي الجلال المنعم
أحمد على جزيل النعم
وأسأل الرحمن أن يصلي
على الهدى وصحبه والأهل

(25) العلامة محمد المتولي، متن عزو الطرق، تحقيق جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، مصر، الطبعة 1، 2009، ص 14.

ورد من 8 طرق ثم البسملة، ولا يقدح ذلك في تواترها وذلك لثبوتها في رسم المصحف كما أنها ثابتة لجميع القراء عند بدء السورة باستثناء حمزة وخلف العاشر حالة الوصل فقط مما يدل على صحة روايته والله أعلم .

وأما ما ذكره ابن الجزري من الوصل عن الأزرق من المفيد للحضرمي وكذا السكت من قراءة مكي على أبي الطيب من التبصرة فليست من طريق الطيبة⁽²⁴⁾.

قلت : هذا الكلام فيه نظر، فإنه قد ثبتت كثير من الطرق صحيحة على شرط ابن الجزري، كما أن الكتب التي استدلت بها في كتاب النشر كلها نأخذ بها سواء تلك التي أسندها أم تلك التي لم يسند، هذا هو الصحيح إن شاء الله تعالى .

وهذه الأوجه ذكرها المحقق العلامة (المتولي) في كتابه : عزو الطرق فخذها مع مراعاة ما ذكرناه في الهوامش من اختلاف

(24) بشير أحمد أحمد دعبس، اختلاف وجوه طرق النشر مع بيان المقدم أداء، دار الصحابة للتراث، طنطا، مصر، الطبعة الأولى، 2009، ص 159.



وأول الأوجه في الحرز تلا
وصاحب السبيل أيضا نقلا
وجهين للفحّام أما البسمله
لم يروها الضباع فيما نقله
وظاهر الكافي من المطلوب
في الاختلاف عن أبي يعقوب
والسكت في الإرشاد ثم الثاني
في الحرز، تيسير، شيوخ الداني
وظاهر الكامل قل للهذلي
تذكرة، تلخيص سبع فانقل
بسمله في كامل والتبصره
وثالث في الحرز يروي البرره
واختاره الكافي وفي التجريد
فاعمل بها يا طالب التجويد
فهذه باختصار أوجه الفصل بين
السورتين من طريق الأزرق مما جاء في
طيبة النشر لابن الجزري رحمه الله،
أسأل الله أن ينفعني بها وإياكم .
والعمل عندنا هو الأخذ بما جاء في
طيبة النشر رواية، أما هذا التفصيل
فداخل في باب الدراية، واختلاف هذه

وبعد فابن الجزري عن أزرق
في نشره يختار خير الطرق
فالأول النحاس إسماعيل
ثم ابن سيف عالم جليل
واختار إسماعيل من ذي الكتُب
أولها التيسر حرز الشاطبي
هداية والمجتبى والداني
عن نافع وخلف الخاقاني
سوق العروس الكامل الفريد
تلخيص سبع بعده التجريد
ثم ابن سيف من كتاب التذكرة
تلخيص سبع كامل والتبصره
والمجتبى الكافي مع العنوان
على ابن غلبون طريق الداني
أضف لها التجريد والإرشادا
وكلها صحيحة إسنادا
باب اختلافهم في البسمله
واختلفوا في الفصل بين السور
فالوصل وجه المجتبى والطبري
وصاحب العنوان والهداية
وهكذا السند في الرواية

الوجوه إنما هو اقتصار من أصحاب هذه الكتب، فقد كان للقراء والرواة وأصحاب الطرق الاختيار، فلما انتهى بالطريق كل تحرير، وانتشرت اختيارات صاحب الطريق في الأمصار، فمنها ما بلغته جميعاً ومنها ما لم تبلغ، ومنها ما كان مقدماً عند صاحب الاختيار نفسه، فعمد أصحاب الكتب إلى الأخذ بكل الاختيارات أو الاقتصار على بعضها، وبهذا تميّزت كتب القراءات، فلما جمع صاحب النشر ما في هذه الكتب من اختيارات فإنه أراد أن يرسم دائرتي : الاختيار والاقتصار، فما يفعله اليوم المحررون من تحرير الاختيارات على أساس ما ورد في الكتب من اقتصار أمر لا أساس له من الصحة، هدموا الفكرة التي من أجلها ألف ابن الجزري طيّبة النشر التي هي جمع الوجوه الصحيحة من الشاطبية والتيسير وغيرهما وعدم الاقتصار عليهما .

فالقراءة بالسكت أو الوصل أو البسمة يجوز، والاقتصار بأحدها يجوز، لكن دون ربط ذلك بما اقتصر عليه صاحب كتاب معين وإلزام القراء به، فإنه لا تحرير للطريق، ولا تلفيق في الطريق .

ملاحظة : في حال الفصل بين سورة الأنفال وسورة التوبة فجميع القراء متفقون على ترك البسمة، وأجاز ابن الجزري في النشر : الوصل والسكت والوقف لجميع القراء في النشر⁽²⁶⁾ .

وقد فصل بعض القراء هذا الإطلاق كالتالي :

- الوصل بينهما لمن مذهبه الوصل أو إثبات البسمة .
- السكت بينهما لمن مذهبه السكت .
- والوقف بينهما يجوز للجميع .

(26) العلامة ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تحقيق الشيخ السالم الشنقيطي، مجمع الملك فهد، السعودية، المجلد 3، 2013، ص 678 .

وفي ذلك أقول :

خاتمة :

وبين أنفـالٍ وتوبةٍ وصل

مُبـسـمِلٌ وواصلٌ كذا العـمـلُ

وصاحب السـكـت له السـكـت فقط

والوقف للجميع فاحذر الغلط

وعلى هذا فإن القارئ بمضمن

الشاطبية يجمع الوجوه كلها بين الأنفال

والتوبة : الوصل والسكت والوقف، فإذا

كان كذلك، فإن التفصيل الذي ذكرنا لا

داعي له ما دُمنّا نقرأ بمضمن طيبة النشر

التي فيها الأوجه الثلاثة مثل الشاطبية،

والاعتماد في الراوية على طيبة النشر

وحدها، أما التفصيل فهو داخل في باب

الدراية ليُعلم أصل الوجه ومصدره، وإلا

فكلّ الأوجه مروية عن صاحب الطريق

ثابته عنه، وما أتى في المصادر هو من باب

(الاقتصار).

أسأل الله أن ينفعني وإياكم بالقرآن

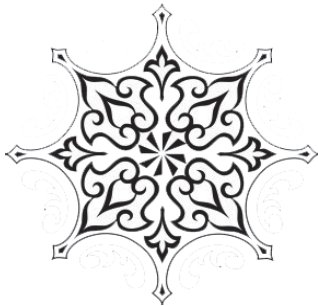
العظيم، وصلى الله وسلم على سيدنا

محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

إن الدّارس لمسألة واحدة كالفصل
بين السورتين لورش لينهر بحجم الجهد
الذي بذله علماء هذه الأمة ليصل
القرآن إلينا غضّاً طرياً كما أنزل، وقد
اختار المغاربة الذّود عن قراءة نافع وهو
ما لاحظناه في تعليقات الشيخ محمّد
السحابي على المسألة وإتيانه بالحجج
والبراهين الدالّة على كلامه، والذي يراه
غيره أن الأمر متعلّق بالإسناد فأسانيد
المغاربة كلّها على أنّه لا فصل بين
سورتين بالبسملة بينما زاد الشاطبي
على التيسير البسملة وقد ذكر الشيخ
محمد يحي شريف ذلك في كتابه السبيل
الأوثق بقوله « ولا شكّ أنّ تلك الزيادات
صحيحة والواجب اتباعها على ما جرى
عليه العمل عند المحرّرين قاطبة من
طريق الشاطبية إذ لا يمكن إعادة
النظر فيها لأن مصدر تلكم الزيادات من
التيسير غير معلومة » ، ثم إنّ ما ذكره
ابن بري في الدرر اللوامع هو أن البسملة
لورش من طريق العُتقي والأصهباني
وليست من طريق الأزرق فهو وهمّ من

السبيل الأوثق عن زيادات الشاطبية على التيسير : (من هنا يظهر جلياً أن جميع ما في الشاطبية صحيح مقطوع به وإنما تتفاوت الأوجه في الشهرة، فبعضها يبلغ مبلغ التواتر وبعضها يبلغ مبلغ الشهرة فيها دون المتواتر ومنها ما هو أقل شهرة وهو الأقل، وهي جميعاً صحيحة مقطوع بها لأنها تتوفر على شروط صحة القراءة).

فالصحيح هو الأخذ بكل ما جاء في الدرر اللوامع مما قرّره العلماء المتقدمون وبكل ما جاء في طرق نافع العشرة ولولم يكن في التعريف لأن القراءة سنة متبعة وهذه الزيادات ليست إلا من اختيارات القراء كما ذكر العلماء والاختيار كما هو معلوم عند أئمة القراء إنما يكون في دائرة المروي، وقد وضّح صاحب الدرر إسناده من طريق أبي الربيع إلى الداني .



الشرح كما أشار إليه الشيخ عبد الهادي حميتو، فلو كان ذلك صحيحاً لذكره الناظم إذ أن المنظومة اختصت برواية ورش من طريق الأزرق وقد ذكر وجه إخفاء الاستعاذة للمسيبي على سبيل الحكاية، كما أن هناك ما يُثبت وجود وجه البسملة للأزرق من طرق أخرى وهو ما حقّقه العلامة ابن الجزري رحمه الله في كتابه النشر في القراءات العشر بذكر وجه البسملة له في كتب : التبصرة والكافي والتجريد والكامل .

وكلّ يقرأ بما روى عن شيوخه إذ القراءة مسموعة ومنقولة عن العلماء كما ذكر الشيخ السحابي في شرح تفصيل العقد لما سُئل عن الزيادات على التعريف التي يقرؤون بها طرق نافع العشرة، ولأن توهم القراء أن ما جاء من زيادات هو تأويل من الشيخ لا رواية منقولة إنما (ذلك يؤدي إلى تخليط الطرق) كما ذكره الشيخ أبو زيد ابن القاضي، فإن كان الوجه المقروء به خلاف المشهور (فهو لا يصادم الرواية وإن كان خلاف المشهور) وفي معنى ذلك ذكر صاحب